الوزير البكري يبحث إمكانية توقيع مذكرة تفاهم مع بنك عدن الأول لدعم البرامج الشبابية والرياضية

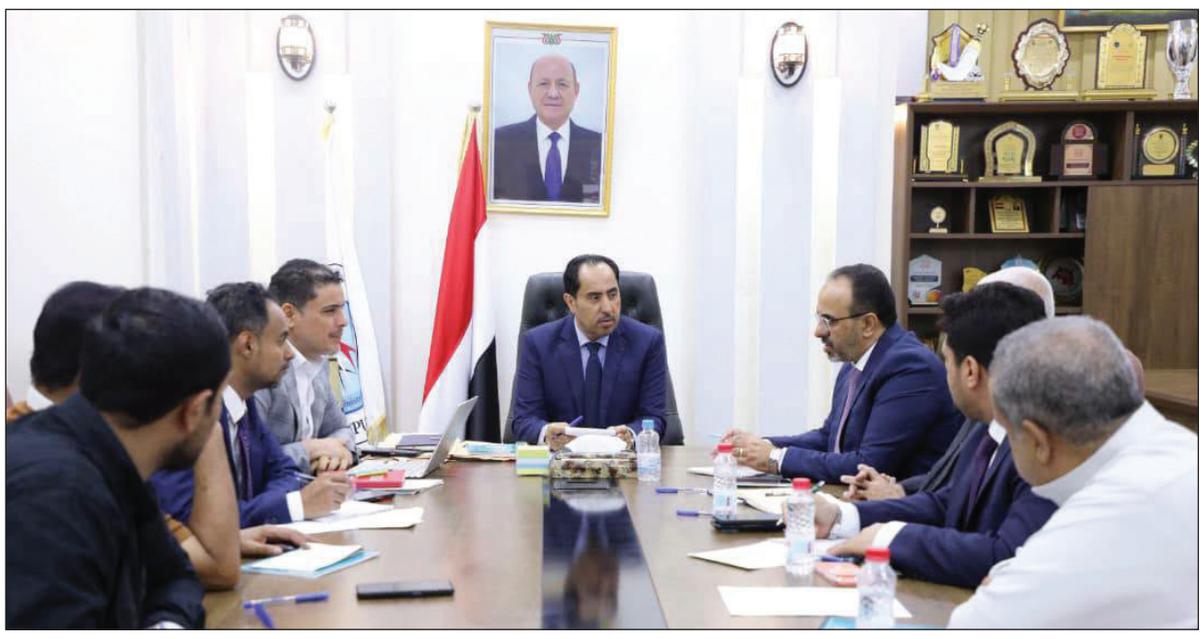

عدن / خاص:

التقى وزير الشباب والرياضة، نايف صالح البكري، أمس في العاصمة عدن، مجلس إدارة بنك عدن الأول، لبحث أوجه التعاون المشترك وإمكانية توقيع مذكرة تفاهم بين الوزارة والبنك، بما يسهم في دعم عدد من الأنشطة والبرامج الشبابية والرياضية.

وأكد الوزير البكري على أهمية تعزيز الشراكة مع القطاع الخاص، باعتباره شريكًا أساسيًا في دعم الحركة الشبابية والرياضية، وتمكينها من تنفيذ برامج ومبادرات نوعية ومستدامة، بما يواكب تطلعات الشباب ويسهم في توسيع فرص الاستثمار في المجال الرياضي. وأشار إلى أهمية توفير مساحات آمنة وفاعلة للشباب لممارسة الرياضة والأنشطة المختلفة باعتبارها من الوسائل المثلى لاستثمار طاقات الشباب وتوجيهها نحو مجالات إيجابية وبناءة، مؤكدًا أن الوزارة منفتحة على تعزيز التعاون مع البنك بما يخدم هذه التوجهات.

واستعرض نائب مدير عام بنك عدن الأول حسين محسن السري أبرز الأعمال والخدمات التي يقدمها البنك، والتسهيلات التي يمكن العمل عليها في إطار التعاون المشترك مع الوزارة، مؤكدًا استعداد البنك للإسهام في دعم البرامج والأنشطة الشبابية والرياضية.

كما ناقش اللقاء مجالات التعاون والتسهيلات التي يمكن أن يقدمها البنك، لاسيما في الجوانب المرتبطة بالاستثمار الرياضي، وفتح آفاق جديدة أمام القطاع الخاص للمساهمة في تطوير البنية التحتية الرياضية وتمويل المشاريع والبرامج ذات الصلة بالشباب والرياضة.

حضر اللقاء وكيل قطاع التخطيط ونظم المعلومات المهندس وجدان الشعيبي، ووكيل الشؤون المالية والإدارية أيمن المخلافي، والمدير التنفيذي لصندوق رعاية النشء والشباب أدهم الحدي، فيما حضره من جانب بنك عدن الأول مدير التمويل والاستثمار سامح محمد ردمان، ومدير إدارة الشركات والتجارة الخارجية يعقوب سلطان الحميري، وفضل عبدالرحمن المطري.

وزير الصحة يرأس اجتماعاً موسعاً لمناقشة مشروع البنك الدولي للصحة والتغذية والمياه وتعزيز استدامة الخدمات الصحية

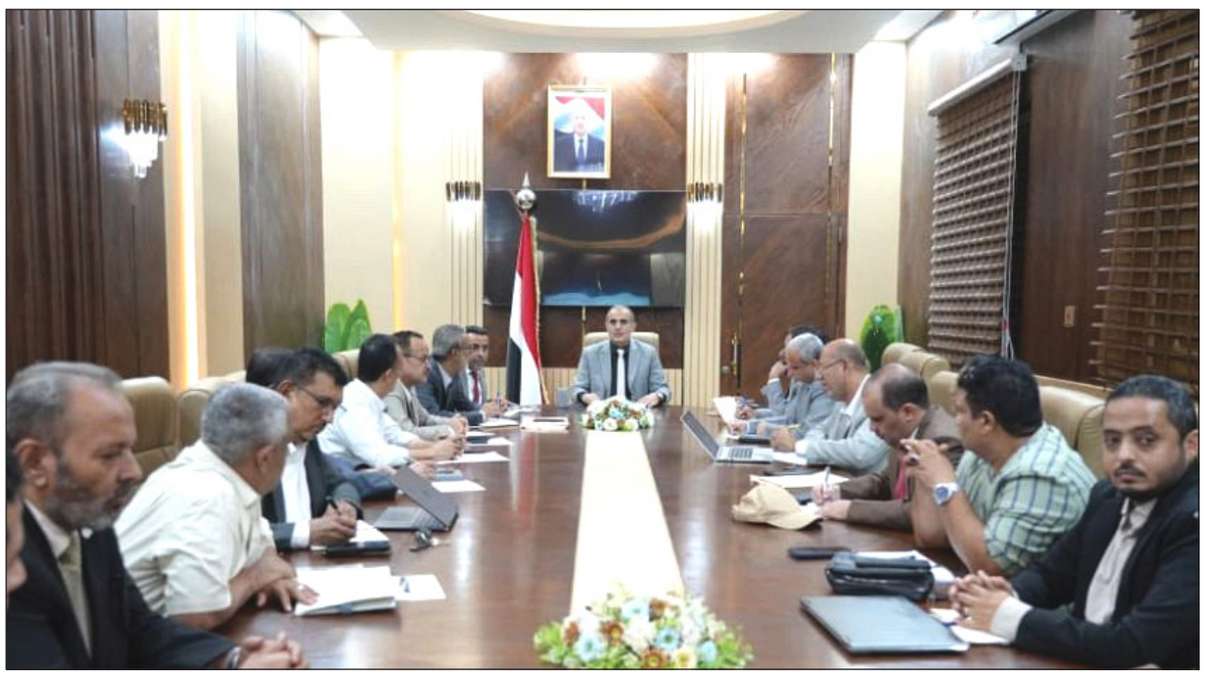

عدن / سبأ:

ترأس وزير الصحة العامة والسكان الدكتور قاسم بحيبح، امس، في العاصمة المؤقتة عدن، اجتماعًا موسعًا ضم وكلاء الوزارة ومديري مكاتب الصحة في المحافظات، كرس لمناقشة مشروع البنك الدولي الجديد في مجالات الصحة والتغذية والمياه والإصحاح البيئي، ومراجعة نطاق التدخلات الصحية ومستوى التغطية في مناطق الرعاية الصحية المستهدفة.

واستعرض الاجتماع مكونات المشروع الجديد وأولوياته وآليات الاستفادة منه في دعم الخدمات الصحية وتعزيز قدرة المرافق الصحية على الاستمرار في تقديم خدماتها، إلى جانب استعراض تجربة المشروع السابق الممول من البنك الدولي ضمن مشروع رأس المال البشري، وما تحقق خلاله من تدخلات وإسناد للقطاع الصحي، والدروس المستفادة التي يمكن البناء عليها في المرحلة المقبلة.

وناقش الاجتماع كذلك التداعيات المتزايدة الناجمة عن الانحسار الحاد في التمويل والدعم الخارجي الموجه للقطاع الصحي، وانعكاساته على أداء المرافق الصحية وقدرتها على الحفاظ على مستوى الخدمات المقدمة للمواطنين، في ظل اتساع الاحتياجات الصحية وتزايد الضغوط على النظام الصحي.

وأكد وزير الصحة أن القطاع الصحي يواجه مرحلة دقيقة تتطلب قدرًا عاليًا من الواقعية في قراءة المشهد الصحي والمالي، والانتقال من التعامل مع التحديات بصورة آنية إلى بناء مسار واضح ومدروس يضمن استدامة الخدمات الصحية ويحافظ على المكتسبات التي تحققت خلال السنوات الماضية.

وأشار إلى ضرورة إدراك حجم التحدي كما هو، والعمل وفق المتاح، دون أن يعني ذلك الاستسلام للظروف أو التراجع عن المسؤوليات تجاه المواطنين، بل تحسين استخدام الموارد المتوفرة وترتيب الأولويات والبحث عن حلول أكثر استدامة.

وأوضح بحيبح أن الانخفاض الكبير في التمويل الخارجي يفرض على الوزارة والسلطات الصحية في المحافظات والمرافق الصحية إعادة النظر في آليات العمل والأولويات، ووضع خطة استراتيجية للخروج السلس من الاعتماد الكبير على التمويل الخارجي، بما يمنع حدوث صدمة مفاجئة في الخدمات، ويتيح الانتقال التدريجي إلى نماذج أكثر قدرة على الاستمرار.

وشدد بحيبح على أهمية وضع معالجات عملية للتخفيف من آثار هذه الصدمة، والعمل على حماية التدخلات الصحية ذات الأولوية، خصوصًا الخدمات الأساسية التي تمس حياة المواطنين، مع ضرورة تحديد الفجوات والاحتياجات بدقة، وتوجيه الموارد نحو المناطق والفئات الأكثر احتياجًا.

ولفت إلى أن المرحلة المقبلة تتطلب التفكير الجاد في البدائل، وفي مقدمتها تعزيز حوكمة المساهمة المجتمعية وبناء شراكة حقيقية مع المجتمع، بحيث لا تكون مساهمة المجتمع بديلًا عن مسؤولية الدولة، وإنما رافدًا منظمًا ومتكاملا يسهم في دعم واستدامة الخدمات الصحية وفق أطر واضحة وشفافة، تحفظ حقوق المواطنين وتضمن عدالة الاستفادة.

وقال «إن الاعتماد على الذات أصبح ضرورة وليس خيارًا، الأمر الذي يستدعي العمل على مختلف المحاور، بما في ذلك تحسين كفاءة استخدام الموارد، وتعزيز الإدارة والحوكمة، وترشيد الإنفاق، وتطوير الشراكات، وتشجيع المبادرات المحلية والمجتمعية، والاستفادة من التجارب الناجحة والقابلة للتوسع».

ودعا بحيبح قيادات الوزارة ومديري مكاتب الصحة في المحافظات إلى التعامل مع المرحلة بروح المسؤولية والمبادرة، وعدم انتظار الحلول من الخارج، والعمل على ابتكار بدائل محلية قابلة للتنفيذ، مع المحافظة في الوقت ذاته على الشراكات القائمة مع المنظمات والجهات المانحة وتوجيهها نحو الأولويات الوطنية.

وشدد بحيبح على ضرورة تعزيز التنسيق بين القطاعات المختلفة في الوزارة ومكاتب الصحة بالمحافظات، لضمان مواءمة تدخلات المشروع مع الاحتياجات الفعلية للسكان ومناطق الرعاية الصحية، وتحقيق أكبر قدر ممكن من الأثر الصحي للموارد المتاحة.

وخرج الاجتماع بجملة من التوجهات الهادفة إلى تعزيز التنسيق في تنفيذ المشروع الجديد، ورفع مستوى الجاهزية لدى مكاتب الصحة والمرافق المستهدفة، وتحديد الأولويات الصحية وفقًا للاحتياجات والتغطية القائمة، إلى جانب مواصلة العمل على وضع حلول مستدامة للتحديات التمويلية التي تواجه القطاع الصحي.

الوزير السقطري يبحث مع الممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي دعم مشاريع الزراعة والأسماك

عدن / خاص:

استقبل وزير الزراعة والري والثروة السمكية، اللواء الركن سالم عبدالله السقطري، أمس، بالعاصمة عدن، الممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) في اليمن، نورا حملدجي، لبحث أوجه التعاون والشراكة بين الوزارة والبرنامج، ودعم المشاريع التنموية في قطاعي الزراعة والأسماك، والتنسيق بشأن قضايا التغير المناخي، بما في ذلك التحضير لقمة المناخ COP31 المقرر عقدها في مدينة أنطاليا التركية في نوفمبر المقبل، وذلك بحضور نائب الممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، نادية العواملة.

وأكد الوزير السقطري أهمية تعزيز الشراكات الدولية والاستفادة من الثروات الزراعية والسمكية المتجددة التي يمتلكها اليمن، باعتبارها ركيزةٍ للأمن الغذائي والاقتصاد الوطني، مشيراً إلى التحديات التي فرضتها تداعيات الصراع والتغيرات المناخية على القطاعين، والحاجة إلى سياسات واضحة وتمويلات مستدامة لدعم القطاعات الإنتاجية.

وأشار إلى أهمية تطوير إدارة مصايد الأسماك وحماية الصيادين والموارد البحرية والحد من عمليات التهريب، إلى جانب استكمال تحديث الاستراتيجية الوطنية للزراعة والأسماك بصورة تشاركية مع الجهات ذات العلاقة، تمهيداً لإقرارها.

كما أكد ضرورة تعزيز التكيف المناخي في القطاعين الزراعي والسمكي، من خلال تطوير البنية التحتية والخدمات المقدمة للصيادين، وتحسين إدارة سلاسل التزويد، والتوسع في التقنيات الزراعية الحديثة، ومنها البيوت المحمية والري الحديث والزراعة المائية، بما يرفع كفاءة استخدام المياه ويدعم قدرة المجتمعات الريفية والساحلية على مواجهة آثار التغير المناخي، ويفتح المجال أمام حشد مزيد من التمويلات والدعم الدولي.

من جانبها، أكدت الممثلة المقيمة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي حرص البرنامج على تعزيز التعاون مع الوزارة ودعم المشاريع التنموية في قطاعي الزراعة والأسماك، وتحسين سبل العيش للمجتمعات الريفية والساحلية، وتعزيز جهود التكيف مع التغيرات المناخية.

حضر اللقاء وكيل الوزارة حميد الكربي، والمهندس يسلم بابلغوم القائم بأعمال وكيل الوزارة لقطاع التخطيط والاستثمار السمكي، والمهندس أحمد غازي مدير سكرتارية الوزير، ومدير مكتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في عدن عبدالمنعم مصطفى.

خلال لقائه باللجنة الوطنية للجوء

نائب وزير الخارجية: الحكومة حريصة على الوفاء بالتزاماتها تجاه اللاجئين

عدن / سبأ:

بحث نائب وزير الخارجية وشؤون المغتربين، رئيس اللجنة الوطنية للجوء، مصطفى نعمان، في اجتماع موسع مع أعضاء اللجنة في العاصمة المؤقتة عدن، تطورات ملف اللاجئين والمهاجرين، وآليات تعزيز الاستجابة الوطنية والإقليمية للتحديات الناجمة عن تدفقات الهجرة إلى اليمن.

وشدد نائب وزير الخارجية على أهمية تبني مقاربة متوازنة تجمع بين الاعتبارات الإنسانية ومتطلبات حماية الأمن والمصلحة الوطنية..مؤكدًا حرص الحكومة على الوفاء بالتزاماتها تجاه اللاجئين، وتعزيز التعاون مع المجتمع الدولي في معالجة قضايا اللجوء والهجرة، وفقًا للتشريعات الوطنية والالتزامات الدولية.

واستعرض أعضاء اللجنة مستوى أداء الجهات الممثلة فيها، كلٌ في إطار الاختصاصات المنوطة به، وآليات تعزيز التنسيق بين الجهات الحكومية المعنية والشركاء الدوليين، إلى جانب التحولات التي يشهدها ملف الهجرة واللجوء، وما يفرضه من أعباء في ظل استمرار تدفقات المهاجرين من الداخل اليمني والقادمين من القرن الافريقي.

وناقش الاجتماع الأعباء التي تتحملها اليمن تجاه للمهاجرين، والمقترحات الهادفة إلى التعامل مع التدفقات المتزايدة، وفي مقدمتها إنشاء وتشغيل مراكز متخصصة لاستقبال وإدارة الهجرة المختلطة، ودعم وتعزيز عمليات البحث والإنقاذ البحري، إلى جانب بحث آليات الانتقال التدريجي من مرحلة الطوارئ إلى مرحلة التعافي والتنمية المستدامة، واستعراض مشاريع البنية التحتية المستهدفة في القطاعات الحيوية، وفي مقدمتها المشاريع المرتبطة بوزارة الداخلية وقطاعي الصحة والمياه، بما يسهم في تخفيف الضغوط التي تفرضها تدفقات المهاجرين على الخدمات الأساسية.

وفي إطار تعزيز التعاون الإقليمي، بحث الاجتماع مقترح الدعوة إلى تعاون اقليمي يعزز التنسيق بين الدول المعنية، ورفع مستوى التعاون مع الشركاء الدوليين، وحشد الدعم اللازم لمواجهة تداعيات أزمة الهجرة واللجوء.

واختتم الاجتماع بالاتفاق على إحالة التوصيات والمقترحات التي جرى بحثها إلى أعضاء اللجنة الوطنية لإثرائها بالملاحظات وإبداء آرائهم الفنية والتحليلية، تمهيدًا لاعتمادها بصورة رسمية، إلى جانب التأكيد على عقد اجتماعات اللجنة بشكل دوري لمتابعة تنفيذ التوصيات وتعزيز التنسيق بين الجهات المعنية.

حضر الاجتماع مسؤولون عن مختلف المؤسسات والجهات الحكومية ذات الصلة بملف اللجوء والهجرة.

كما بحث نائب وزير الخارجية وشؤون المغتربين مصطفى نعمان، امس، مع المدير التنفيذي بالإنابة لبرنامج الأغذية العالمي كارل سكو، مستجدات الوضع الإنساني والأمن الغذائي في اليمن، وسبل تعزيز التعاون وآليات الاستجابة للاحتياجات الإنسانية المتزايدة.

وأشاد نائب وزير الخارجية بجهود برنامج الأغذية العالمي وتدخلاته الإنسانية في اليمن..مؤكداً أهمية مواصلة التنسيق والعمل المشترك لرفع كفاءة الاستجابة الإنسانية، وتوجيه التدخلات وفقاً للأولويات والاحتياجات الفعلية في مختلف المحافظات، بما يضمن وصول المساعدات إلى الفئات الأكثر احتياجاً بعدالة وفاعلية، في ظل محدودية الموارد وتراجع مستويات التمويل الإنساني الدولي.

وأكد نائب وزير الخارجية استمرار الحكومة بالالتزام برعاية وحماية جميع المواطنين في كل مناطق اليمن دونما تمييز ولكن ذلك قوبل من مليشيات الحوثي بالتعنت والتعسف ضدهم، ومنعت وصول المساعدات الإنسانية اليهم واغلقت مكاتب المنظمات الدولية التي كانت تمد الناس بالغذاء والأدوية واعتقلت العاملين فيها ولفقت لهم الاتهامات المزيفة وقدمتهم لمحاكمات صورية دون حق للدفاع عن أنفسهم.

من جانبه، استعرض المدير التنفيذي بالإنابة لبرنامج الأغذية العالمي أوجه التعاون القائمة بين الحكومة اليمنية وبرنامج الأغذية العالمي، وأبرز التدخلات والبرامج الإنسانية المنفذة في اليمن، إلى جانب خطط البرنامج للمرحلة المقبلة.. مؤكداً أهمية استمرار التنسيق مع الجهات الحكومية لتعزيز كفاءة التدخلات وتوجيه المساعدات والبرامج نحو المناطق والفئات الأكثر احتياجاً، وفقاً للأولويات القائمة.

نائب وزير الأوقاف يتفقد الانضباط الوظيفي وسير العمل بديوان عام الوزارة

عدن / خاص:

تفقد نائب وزير الأوقاف والإرشاد، الشيخ أنور علي العمري، سير الدوام الرسمي في ديوان عام الوزارة بالعاصمة المؤقتة عدن، للاطلاع على مستوى الالتزام الوظيفي وانتظام العمل في مختلف قطاعات وإدارات الوزارة، في إطار اهتمام قيادة الوزارة، ممثلة بوزير الأوقاف والإرشاد الشيخ تركي بن عبدالله الوادعي، بتعزيز الانضباط الوظيفي وتطوير الأداء الإداري والارتقاء بمستوى العمل المؤسسي.

وخلال الجولة التي رافقه فيها وكيل قطاع الأوقاف الدكتور وضاح الشبحي، ووكيل قطاع الاستثمار الدكتور أحمد الأحمدي، ومدير عام الموارد البشرية الدكتور وسيم فضل اليافعي، اطلع نائب الوزير على مستوى حضور الموظفين وسير العمل في الإدارات والقطاعات، واستمع إلى المسؤولين والموظفين حول طبيعة العمل والصعوبات التي تواجه الأداء اليومي، مؤكدًا أهمية الالتزام بالدوام الرسمي والأنظمة واللوائح المنظمة للعمل، والاضطلاع بالمسؤوليات الوظيفية والعمل بروح الفريق الواحد بما يعزز الكفاءة ويرفع مستوى الإنجاز.

وأكد الشيخ أنور العمري أن المرحلة تتطلب مضاعفة الجهود وتكامل الأدوار بين مختلف قطاعات وإدارات الوزارة، مشيرًا إلى أن الانضباط الوظيفي يمثل مسؤولية إدارية وأخلاقية وثقافة مؤسسية تسهم في بناء جهاز إداري فاعل ومنتج، ومؤكدًا حرص قيادة الوزارة على المتابعة المستمرة لسير العمل ومعالجة أوجه القصور وتعزيز الجوانب الإيجابية.

14 أكتوبر 14 OCTOBER يومية - سياسية - عامة

تصدر عن مؤسسة 14 أكتوبر للصحافة والطباعة والنشر - العاصمة عدن

نائب رئيس مجلس الادارة - نائب رئيس التحرير
الحامد عوض الحامد

مدير التحرير
زكريا السعدي

نائب مدير التحرير
مروان صالح الجنزير

سكرتير التحرير
محمود غلام

مدير الاخراج
مجد محمد سعيد

أرقام مكاتب مؤسسة 14 أكتوبر في المحافظات: م:لحج 777116836 م:الضالع 772783505 م:شبوة 777193244 م:سيئون 780003768 م:المكلا 772293887 م:المهرة 770755123 م:تعز 770292070 م:المخا 735195708